جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد السياسي.

المحاضرة رقم 1 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية، فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي يدخل مع غيره في علاقات قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية، ولا شك أن العلاقات القانونية والأوضاع الاقتصادية لا يمكن أن تفهم بذاتها. وهذه العلاقات تجد أساسها في تطور القوى المادية المنتجة والبنيان الاقتصادي للمجتمع. وهذا الاتجاه هو الذي يفسر الارتباط الوثيق بين التطورات القانونية والسياسية والاجتماعية والفكرية بالتطورات الاقتصادية. أي أن التطورات الاقتصادية هي عصب الحياة، بل والمحرك الأساس لحدوث تطورات في كافة العلوم الأخرى. وإذا كانت هذه الحركة هي الأصل في التطور، إلا أن كثير من الأحيان يكون لتطور العلوم الأخرى تأثير على الجوانب الاقتصادية، أي كل منها سبب ونتيجة، وتنتهي هذه التأثيرات المتبادلة إلى حدوث تناغم بين التطورات الاقتصادية والتطور في العلوم الأخرى.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد السياسي.

أولا: مفهوم الاقتصاد السياسي. يشير المؤرخون إلى أن كلمة اقتصاد استخدمت لأول مرة على يد المفكر اليوناني أرسطو، وهي مشتقة من كلمتين هما "أويكوس Oikos" ومعناها بيت، و"نوموس Nomos" ومعناها قانون. وعلى ذلك تعني كلمة اقتصاد "قانون المنزل".

كما يشير المؤرخون أيضا إلى أن كلمة اقتصاد سياسي استخدمت لأول مرة على يد الفرنسي أنطوان دومونكريسيان Antoine de Monchrestien في عام 1615 في كتابه "شرح الاقتصاد السياسي"، وكان يريد من ذلك النصائح والإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة او الدولة. وإذا كان الامر كذلك فإنه كان يعرف السياسة الاقتصادية، والفرق كبير بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية، فالأول علم نظري شامل، والثانية فن عملي جزئي يعتمد على العلم النظري.

وقد استخدم اصطلاح الاقتصاد السياسي في إنجلترا على يد W. Petty (1622-1678) ثم استخدمه جيمس ستيوارت James Stewart عام 1767 في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، كما استخدم كارل ماركس (1818 -1883) مصطلح الاقتصاد السياسي، ثم بدأ اتجاه نحو استخدام مصطلح الاقتصاد في الدول الانجلو-ساكسونية منذ عهد ألفريد مارشال Alfred Marshall، ثم اتجهت الدفة مرة أخرى إلى استخدام اصطلاح الاقتصاد السياسي لما يجسده من مفهوم حقيقي لهذا العلم.

وتضمن الاقتصاد السياسي تلك الدراسات العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين والروابط التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة، والتي تهدف كذلك إلى تحديد التأثير الذي يباشره كل عامل من العوامل التي تبنيها تلك القوانين على العلاقة أو الظاهرة موضوع البحث.

ويهتم الاقتصاد السياسي بمجموع العلاقات المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، ويأخذ هذا النشاط علاقات متعددة منها علاقة الأفراد بالطبيعة وعلاقة الفرد بغيره من الأفراد، وعلاقة الأفراد بالسلطة الحاكمة. وإذا كانت كل هذه العلاقات يجب أن تنظم بقوانين تحدد حقوق وواجبات كل طرفي هذه العلاقة، إلا أن هذه القوانين يجب أن تستند إلى أسس اقتصادية تضمن لها النجاح في تنظيم مثل هذه العلاقات.

وبمعنى آخر يعنى الاقتصاد السياسي بمجموعة القوانين التي تنظم العلاقات بين أطراف متعددة في مجال الإنتاج والتوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة، ونظرا لتغير أشكال الحياة الاجتماعية بصفة مستمرة، فمن الطبيعي ألا يكون هناك قوانين اقتصادية واحدة تحكم وتنظم الأشكال المختلفة للحياة الاجتماعية، بل إن هذه القوانين تختلف من شكل اجتماعي إلى آخر، ولذا تسمى بالقوانين النوعية، فالاقتصاد السياسي في تنظيمه لهذه الظواهر الاجتماعية يؤثر ويتأثر بها، ولذلك يعتبر الاقتصاد السياسي أحد فروع العلوم الاجتماعية.

* **الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية.** وتعني مجموعة الوسائل والسبل التي يجب أن تتبعها الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة –فرد) للوصول إلى هدف معين أو غاية محددة. ويعتمد صانع السياسة على المبادئ والنظريات العديدة التي تمكن من

تحقيق هدف، وترقى السياسة الاقتصادية إلى أنها فن، لان هذا التطبيق لمبادئ الاقتصاد السياسي لا تتم بطريق إليه، وإنما تعتمد على الفن في كيفية المفاضلة بين مبادئ الاقتصاد السياسي واختيار ما يتلاءم مع الظروف السائدة والاهداف المرجوة.

وإذا كان الاقتصاد السياسي يبحث في كيفية رفع مستوى الإنتاج القومي أو كيف يواجه الآثار الخطيرة للزيادات الكبيرة المستمرة للسكان أو كيف يواجه المجتمع مشكلة البطالة، فلا شك أن لكل من الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية دور في الانتهاء إلى اتخاذ إجراء بشأنها، فالاقتصاد السياسي يبحث عن الإجابات الممكنة عن كل هذه الأسئلة، وعن النتائج التي تترتب على اتباع سياسة اقتصادية أو أخرى. وتأتي السياسة الاقتصادية بدور تقديري عن طريق المفاضلة بين الوسائل المتعددة التي يشير إليها الاقتصاد السياسي لحل مشكلة ما واختيار أكثرها ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ومن أمثلة السياسات الاقتصادية المفاضلة بين اتباع مذهب الحرية الاقتصادية دون تدخل من جانب الحكومة، أم اتباع سياسة من شانها تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. ما يعني بالأخير أن كافة السياسات الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على دراسات الاقتصاد السياسي.

المحاضرة رقم 2 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

ثانيا: موضوع الاقتصاد السياسي. يتمثل موضوع الاقتصاد السياسي في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكوّنة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، وبمعنى آخر النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع،

ويتجلى هذا النشاط في شكل علاقة مزدوجة بين الإنسان والطبيعة من جهة وبين الإنسان والإنسان، من جهة أخرى.

1- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة: يعتبر الإنسان كائن مضاد للطبيعة، يتجه إليها لإشباع ذاته، وهنا يضطر إلى بذل جهده من أجل الحصول على ما يشبع حاجاته من أجل الحفاظ على وجوده؛ ذلك أن حياته مرهونة بما تعطيه له الطبيعة فهي إن أعطته عاش وإن حرمته مات. وعليه يجب التمييز بين المجهود الذي يبذله الإنسان الذي يختلف عن المجهود الذي تبذله الكائنات الحية الأخرى، كونه مجهود واعٍ، فهو يدرك مقدماً غايته من بذل الجهد ويتبع لتحقيق غايته الوسيلة المناسبة التي تتناسب مع صلابة الطبيعة ومقاومتها له. ثم يطور تلك الوسائل ويحولها، فيتوصل إلى إنتاج أشياء أو أدوات حادة يستخدمها في قطع ثمار الأشجار التي يحتاجها أو في قطع بعض فروع الأشجار؛ وهي التي تسمى في المصطلح الاقتصادي "أدوات العمل" التي ما انفكت تزداد تنوعاً وتعقيداً كلما تطور النشاط الإنتاجي للإنسان، حيث يقوم الإنسان بإنتاج تلك الأدوات من الطبيعة لتزيد من قواه في السيطرة عليها.

وهكذا يتضح أن الإنسان يستخدم جهده لتحويل الأشياء موضوع العمل إلى منتجات صالحة لإشباع حاجاته حيث يخضع قوى الطبيعة بالسيطرة عليها فيجعل منها أدوات لعمله تزيد في إنتاج ما يحتاجه لسد احتياجاته، وأثناء ذلك يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائما على إخضاعها لسيطرته باستخدام أدوات أكثر تطوراً، وبالتالي فإن العلاقة بين الإنسان والطبيعة مثيرة للتغيير والحركة.

2- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان: إن علاقة الإنسان مع الطبيعة وصراعه معها تتطلب حتما التعاون فيما بين أفراد البشر ذلك أن الإنسان كما يقول

العلامة ابن خلدون "اجتماعي الطبع" فهو لا يستطيع حفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين وتعاونهم وتكاملهم وبالتالي فإن عملية الإنتاج في حد ذاتها عملية اجتماعية، فعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في البيت وعمل الرجل في النشاطات التي تتطلب البعد البيت) والذي يمكن التعرف عليه في المراحل التطور الاقتصادي للبشرية؛ وفي هذا الإطار تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور نشاط الإنسان فيمكن تمييز بعض تقسيمات العمل كما يلي:

- تقسيم العمل بين الجنسين.
- تقسيم العمل بين عمل يدوي وعمل ذهني.
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي بين عمل زراعي وعمل صناعي وعمل في الخدمات.
- تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية وعلى الأخص ابتداء من المشروع الرأسمالي.
- التقسيم الدولي للعمل الذي يتمثل في تخصص بعض المجتمعات كأعضاء المجتمع العالمي في بعض أنواع النشاط الاقتصادي.

ويترتب على قيام عملية الإنتاج على التعاون بين أفراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم، أي اعتبار أن عمل كل فرد ليس إلاّ جزءا من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة، فهو جزء من العمل الاجتماعي. وبالتالي يتضح أن الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وإنما هو في آن واحد علاقة بين الإنسان والإنسان، وبعبارة أخرى يتعلق الأمر بمجموعة علاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، ومن ثم يمكن القول بأن العملية الاقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج

الاجتماعي، حول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بهدف استخلاص المواد الصالحة لإشباع الحاجات من الطبيعة مستعينة في ذلك بأدوات الإنتاج والخبرة الفنية.

3- شروط ممارسة عملية الإنتاج:

- **القوة العاملة:** وهي مجموعة الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ومتوارثة عبر الأجيال.
- **أدوات العمل:** التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة كالآلة المستخدمة للنسيج مثلاً.
- **موضوع العمل:** أي المواد التي يجري تحولها بواسطة العمل باستخدام أدوات العمل "الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في إنتاج المنسوجات" و**تمثل أدوات العمل** ومواد **موضوع العمل** ما يسمى اصطلاحا **بوسائل الإنتاج.**

4- إنتاج المبادلة: إن هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الإشباع المباشر لحاجات من يقومون بالإنتاج أو ما يسمى بالإنتاج الطبيعي، بل كان يأخذ شكلاً آخر **إنتاج المبادلة** أو **الإنتاج السلعي** حيث يكون النشاط الاقتصادي مقتصرا في الحالة الأولى على إشباع حاجات القائمين بالإنتاج فقط، ويكون في المرحلة الثانية مرتبطا بوجود فائض اقتصادي أي بقدرة الإنتاج من طرف المنتجين للزيادة على ما هو ضروري لإشباع حاجاتهم و هو في هذه الحالة يأخذ شكل الإنتاج بقصد المبادلة المباشرة أي " **المقايضة**" ثم المبادلة بواسطة النقود فيما بعد، وعن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه، إنتاج المبادلة يفترض إذن:

- أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل.

- أن الإنتاج يتم بقصد المبادلة.
- أن الناتج الذي يصبح سلعة يكون نافعا للآخرين.

المحاضرة رقم 3 في مقياس "الاقتصاد السياسي"

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى: لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون التعرض لمجالات النشاط الأخرى لكونها فروع لعلوم تسعى إلى فهم العلاقات بين الأفراد وطبقات المجتمع في تحولاتها عبر الزمن. وعليه سنقوم بمحاولة إبراز وتوضيح الاعتماد المتبادل بين وعلم الاقتصاد وبعض فروع العلوم الاجتماعية الأخرى.

أولا: علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية و الاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة و استقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث و الدراسة لدى الاقتصاديين، و يعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد و السياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية و الاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية و الاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، و كذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية و حروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الو.م.أ لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي)، كما أن دارسوا النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على

الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد و التأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة و الأفراد.

كذلك نجد أن شكل النظام السياسي وقيمه وإيديولوجيته عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه و المركزي التخطيط.

فمما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها و مؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف طويلاً "بالاقتصاد السياسي". كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع اقتصادية. كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الاقتصادية.

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع: علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع , كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع

الريف وكذلك الديانات .لقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد و علم الاجتماع ، فقال "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه." فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ و الجو الاجتماعي. مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد. فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ و الجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم و حل مشاكلهم.

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ: ن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا. فعلم الاقتصاد له علاقة بعلم التاريخ و ذلك بقدر احتياج الاقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم و الأفكار الاقتصادية المختلفة و معالم كل من هذه النظم. كما أن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية و الاجتماعية و النفسية و الدينية للوقائع و الفعاليات الاقتصادية.

إن التحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب و معاهدات و علاقات دبلوماسية و سياسية مع الآخرين. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود.

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالقانون: تتمثل العلاقة بين الاقتصاد و القانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، و ما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، و قد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي و آخر، و المقصود بالشكل الإطار القانوني و الحقوقي الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي. فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري، و تسيير المشاريع الخاصة أو العامة، و قوانين المالية العامة، و قانون التأمين...الخ. كما أنه لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات ؛ بين الأفراد والجماعات ، والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

خامسا: علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا: الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، و النقطة التي يلتقي فيها هذه الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط)، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي و المعيشي لتلك المنطقة أو الدولة.

كما أن تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف بـ"الجغرافيا الاقتصادية"، و هي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، و عندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد عوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل و رأس المال.

سادسا: علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا: الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، ويسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر...الخ، فحالات السكان و حركتهم و بناهم الفكرية و طباعهم و بيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغرافي في أبحاثه، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، و من هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما و كيفا، و كذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

وبناء على هذا تتفاوت المجتمعات في درجات توفيرها للاحتياجات الكمية و الكيفية لسكانها، و بما أن الموارد المتاحة في الطبيعة نادرة فإن نوعية السكان تؤثر في هذه الموارد و تسخرها حسب متطلباتها، فاقتصاديات بلد معين تعد غير مستقرة إذا لم يتناسب و حجمها السكاني بالزيادة و النقصان، و من أبرز الاقتصاديين الذي ن ربطوا بين الاقتصاد و السكان "روبرت مالتوس" في نظريته السكانية، بحيث اعتقد بأن الحجم المتزايد للسكان مقابل قلة الموارد و نذرتها سيؤدي بالضرورة إلى حالة عدم الاستقرار.